الأمم المتحدة

A/69/155

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٢٩ من جدول الأعمال المؤقت*
التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

التقرير المرحلي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة رسالةً مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ واردة من رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة يحيل بها التقرير المرحلي الرابع والأخير لمجلس مراجعي الحسابات عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

* A/69/150.

080814 080814 14-57764 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم تقريرَ مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام وفي الصناديق والبرامج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(توقيع) سير أمياس ت. إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

التقرير المرحلي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

موجز

١ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أوصت اللجنةُ الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يعد المجلسُ تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر الوثيقة A/65/498).

٢ - وفي القرار ٦٠/٢٨٣ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قررت الجمعيةُ العامة الموافقةَ على أن تُعتمدَ في عرضِ البيانات المالية للمنظمة المعاييرُ المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على أساس الاستحقاق. والمعاييرُ المحاسبية الدولية للقطاع العام معايير وضعتها جهةٌ مستقلة أعدّتها للقطاع العام خصيصا. وباعتماد هذه المعايير، يُدخل العمل بقواعد المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل في كيانات الأمم المتحدة مما يوفر قدراً أكبر من الشفافية فيما يتعلق بأداء تلك الكيانات ويمكّنها من إعداد معلومات محسّنة لإدارةٍ أفضل.

٣ - ويعرض هذا التقريرُ المرحلي الرابع والأخير الاستنتاجاتِ التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بمدى تحقيق الكيانات المختلفة فوائدَ نجمت عن اعتمادها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والحالة الراهنة للتقدم المحرز في مجال تطبيق تلك المعايير في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها وفي باقي الكيانات التي ستبدأ العمل الفعلي بها في عام ٢٠١٤. ويتابع المجلسُ أيضا التقدم المحرز فيما يتصل بتنفيذ توصياته السابقة.

الاستنتاجات الرئيسية

تحقّق الفوائد في الكيانات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ وفي الأمم المتحدة

٤ - هناك أدلةٌ واضحة تشير إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أسفرت عن تحسّن عمليات الإدارة المالية. رغم أن وتيرةَ جهود التحسين ومحاورَها تختلف من كيانٍ لآخر، توجد أدلة واضحة على ازدياد الدقة في عمليات الإقفال المالي الشهرية وتلك التي تتم في نهاية العام وعلى تحسّن المعلومات المالية من حيث نوعيتها ودرجة توفرها وتحسّن رصد عملياتٍ وضوابطَ مالية أساسية منها إجراء التسويات المصرفية والتحقّق من الأصول. ويُذكر خصوصا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان اعتمد التجهيز الآلي لعملياته المالية المنفذة في

نهاية الشهر، مما ساعد على توجيه اهتمام الإدارة إلى استعراض المعلومات المالية وتحليلها. وهذا تطورٌ يشجع المجلسُ اعتماده في جميع الكيانات.

٥ - جميع الكيانات استخدمت بدرجاتٍ متفاوتة المعلوماتِ الجديدة التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بغية تحسين وتيرة ونوعية المعلومات المالية التي تُزوَّد بها الإدارة. وتشمل المعلومات المتوافرة مؤشراتِ أداء رئيسية ونسبَ مالية علاوة على متابعة أرصدة حسابات رئيسية، مثل الحسابات المستحقة الدفع والحسابات المستحقة القبض، من أجل إدارة تعهدات التمويل المقدمة من المانحين بشكل أفضل. تتنوع الممارساتُ فتعكس تباين أولويات تسيير الأعمال واحتياجاتها، غير أن كل الكيانات لديها خطط وضعتها بالفعل لمواصلة تحسين الإبلاغ بالمعلومات المالية. فهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على سبيل المثال، تقدم إلى المديرة التنفيذية وفريق الإدارة العليا كل شهر بيانا عن الأداء المالي وبيانا للمركز المالي. وهي ممارسة يمكن أن تتبعها سائر الكيانات. والخطوة التالية لذلك هي أن تستخدم جميع الكيانات هذه المعلومات الجديدة لتحسين صنع القرار والرقابة الإدارية على العمليات؛ وسيبحث المجلس عن أدلة واضحة على ذلك في سياق عمليات مراجعة الحسابات التي سيضطلع بها في المستقبل.

٦ - لا توجد إلا دلائل قليلة تشير حتى الوقت الراهن إلى أن المعلومات المالية الجديدة تُستخدم خارج الوحدات المالية لتحفيز إدخالِ تحسينات على المهام والعمليات المتعلقة بمباشرة الأعمال، وتنفيذِ الولايات تنفيذا أكثر فعالية من حيث التكلفة. مع ذلك، يُشار في مثال على هذا الأمر إلى عملية الاستعراض الاستراتيجي للمرافق التي تقوم بها الأمم المتحدة وتستعين فيها بمعلوماتٍ جديدة عن الأصول لاقتراح سبل أكثر فعالية من حيث التكلفة من أجل تخطيط مشاريع المحافظة على المرافق وترتيبها حسب الأولوية.

٧ - استثمرت أربعة كيانات استثماراً ملحوظاً في قدرات وإمكانات الإدارة المالية في كل منها، وشرعت ثلاثة في الاضطلاع بعملية أفضل تنظيما وأكثر اتساما بالطابع الرسمي لتزويد موظفيها بمهارات الإدارة المالية العامة من خلال مؤهلات معترف بها دولياً تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. استثمر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تطوير معارف الموظفين ومهاراتهم وكفاءاتهم في مجالات المالية والمحاسبة والعمليات، ووُجّه هذا الاستثمار إلى تزويدهم بمؤهلاتٍ معترف بها دوليا مع التركيز المبدئي على إيلاء الأولوية لسد الثغرات الحاسمة الأهمية في القدرات المتوافرة حاليا في مجاليْ المالية والعمليات. وبالإمكان تطبيق هذه

المبادرة على نطاق أوسع في كيانات أخرى. وأغلب الكيانات لا يزال عليها أن تقوم بمزيد من العمل اللازم لتحسين قدرات الإدارة المالية في شبكات مكاتبه الميدانية.

٨ - أُحرز تقدم متفاوت الدرجات على طريق إحداث تحول في دور المهام المالية على صعيد كيانات الأمم المتحدة، ولكن الحاجة تتزايد إلى أن تكون هذه المهام المالية المحفزَ الرئيسي الذي يدفع نحو تحسين الإدارة المالية في سياق عملية تسيير الأعمال برمتها وإلى أن تساعد المهام المذكورة المديرين على الوقوف على التكلفة المتكبدة وتسهل إنجاز الولايات على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة. استنادا إلى الفرصة السانحة التي يهيئها تطبيقُ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سبق للمجلس أن شجّع أوساط الإدارة المالية في الأمم المتحدة على بلورة رؤية للإدارة المالية الجيدة على صعيد المنظومة وعلى وضع خطط لتنفيذ تلك الرؤية من خلال برنامج يُحدث تحولا في الإدارة المالية.

٩ - في ضوء الاتجاه المتزايد للتمويل نحو التبرعات المحددة الغرض ومع الحاجة إلى التصدي للضوائق المالية المستمرة والتعامل مع مبادرات الخفض الكبير للتكاليف، أصبح الكثير من الكيانات مضطرا إلى إعادة النظر في نماذج تنفيذ أعماله وسبل تخطيط برامجه وإنجازها. وسيتطلب ذلك بدوره مزيدا من التمحيص في تكلفة الأنشطة لاستبيان وتبرير مستويات استرداد التكاليف المطلوبة للحفاظ على قدرة المؤسسة على الاضطلاع بولاياتها على نحو فعال من حيث التكلفة.

١٠ - تعتبر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خطوةً هامة نحو توفير معلومات أفضل وأكثر شفافية عن التكاليف. بيد أن استخدام المعلومات الجديدة بكفاءة سيتطلب توافر مهارات معززة في مجال الإدارة المالية على صعيد المنظمة بأسرها. والضغوط المالية المستمرة التي تعاني منها المنظومة تعضدُ الحاجة إلى تعزيز دور المهام المالية بحيث تدفع القائمين على تسيير الأعمال إلى إعادة النظر في جميع جوانب الإنجاز التشغيلي والبرنامجي وتسدي إليهم المشورة في هذا الشأن.

التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها

١١ - يتسم تطبيقُ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها بالتعقُّد، إلا أنها عملية تدار بشكل جيد ويصاحبها تركيز شديد على الصُّعُد المحلية وعلى مستوييْ المقر والإدارة العليا. ومن شأن ذلك أن يسهّل على الأمم المتحدة إعداد أول بيانات مالية لعمليات حفظ السلام التابعة لها تمتثل المعايير المحاسبية

الدولية المذكورة ومن ثم إعداد بيانات مماثلة للمنظمة نفسها. والإطار السياساتي، بما في ذلك ترتيبات تقييم مخزونات حفظ السلام، مكتمل وملائم؛ ويضاف إلى ذلك أن تقدما ملحوظا أُحرز في مجال تحضير المواد الإرشادية والتدريب للموظفين في الميدان وفي جمع وتنقية البيانات فيما يتعلق بالأصول، وهو الأمر الذي عدّه المجلس في تقريره السابق أهم المخاطر على الإطلاق. بيد أن ترتيبات التنفيذ الانتقالية، التي تنطوي كما ورد في تقارير سابقة على استخدام العديد من النُظم القديمة المحسّنة، تزيد بطبيعتها من مخاطر إدخال بيانات خاطئة تُستقى من أحد هذه النُظم.

١٢ - أحرز تقدم كبير في مجال إعداد أرصدة افتتاحية لبعثات حفظ السلام تخلو من أي أخطاء مادية، غير أن إعداد تلك الأرصدة لم ينته إلا بعد أربعة أشهر من الموعد المقرر. وقد زُوّد المجلس في نهاية عملية مراجعة الحسابات ببيان مركز مالي موحد، وسيُعتبر ذلك جزءا من أول مراجعة شاملة ونهائية للبيانات المالية التي تعدها عمليات حفظ السلام وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقرر إجراؤها في الربع الثالث من عام ٢٠١٤. لكن المجلس لم يتمكن من تقديم أي تأكيدات بأن المعاملات والأرصدة التي تعد على مدار العام يتم تجهيزها ومعالجتها محاسبيا والإبلاغ بها على نحو سليم، وإن كانت الإدارة على علم بهذه المسائل وتعمل على تسويتها. ويُذكر مع ذلك أنه في حالة ظهور أي أخطاء أو مشاكل كبرى بشكل غير متوقع قبل إعداد البيانات المالية التجريبية أو أثناء إعدادها، لن تتوافر لتسويتها إلا فترة زمنية محدودة للغاية ربما تكون غير كافية. ورغم أن منهجية تقدير قيمة المخزونات قد اتفق عليها، فإن المجلس لم يجرِ حتى الآن إطلاعه على القيم التقديرية للمخزونات في عمليات حفظ السلام.

١٣ - ليس بإمكان المجلس أن يقدم في الوقت الراهن تأكيدات بشأن بيئة الرقابة لكامل عملية تجميع البيانات المالية في إطار البنية المعقدة للنُظم المعمول بها من أجل إعداد البيانات المالية للأمم المتحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إذ إن تلك الأعمال لم تكن قد اكتملت أو اختُبرت بعد وقت كتابة هذا التقرير. ومن الأهمية بمكان أن تكون بيئة الرقابة قد اكتملت واختُبرت قبل حلول الربع الثالث من عام ٢٠١٤.

١٤ - بعد تنفيذ النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نشأت مشاكل جسيمة اعترت المعاملات المالية و لم تتم تسويتها بعد. ففي وقت إعداد هذا التقرير، كان هناك عدد كبير من المعاملات غير المقفلة وغير المسواة فيما يتعلق بالتسويات المصرفية والحسابات المستحقة الدفع والمرتبات، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على سلامة السجلات المحاسبية والمالية لحفظ السلام وهو ما قد يشير أيضا إلى عدم إمكانية

تفعيل الضوابط الداخلية الرئيسية طوال السنة المالية أو خلال جزء منها. وسوف ينتهي المجلس من النظر في هذا المسألة في إطار المراجعة المقبلة التي سيجريها لحسابات عمليات حفظ السلام عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تبدأ العمل الفعلي بهذه المعايير في عام ٢٠١٤

١٥ - أحرزت الكيانات الاثني عشر التي تبدأ العمل الفعلي بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ تقدما كبيرا في معالجة الشواغل التي سبق أن أعرب عنها المجلس في تقريره المرحلي الثاني (A/67/168). ورغم أن هذه الكيانات لا تملك تقديم أي ضمانات، فإن لديها من الأسباب المعقولة ما يجعلها تتوقع نجاح عملية إصدار أول بيانات مالية تُعدّ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولا تزال هناك مخاطر تتعلق بالانتهاء من جمع البيانات وتدريب الموظفين، ولا سيما في الكيانات التي تمتلك شبكات ميدانية وترتيبات للأصول أكثر تعقيدا من غيرها؛ كما أن ١١ كيانا من الكيانات الاثني عشر يواجه مخاطر تلقائية تنجم عن الاعتماد على الترتيبات الانتقالية المعقدة التي وضعتها الأمم المتحدة لإعداد البيانات المالية. لكن هذه المخاطر معروفة وتعتبر مخاطر يمكن السيطرة عليها. وثمة حاجة إلى إحراز قدر أكبر من التقدم في مجال وضع خطط وتنفيذ خطط تحقيق الفوائد، إلا أن هذا ليس بالأمر المستغرب في ضوء التركيز الحالي على التنفيذ العملي.

الاستنتاج العام

١٦ - هناك تقدم ملموس بالنسبة لتحقق الفوائد داخل كيانات الأمم المتحدة التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وثمة دلائل على أن المعلومات الجديدة المستقاة من تلك المعايير تُستخدم كعناصر تمكينية لتحسين المعلومات المالية التي تُبلغ إلى الإدارة والارتقاء بقدرات الإدارة المالية وعملياتها. وبذلك تُرسى الدعائم لزيادة الشفافية فيما يتعلق بتكاليف العمليات، ويتوافر الدعم لتحسين عمليات صنع القرار على جميع مستويات الإدارة. بيد أن الاختبار الحقيقي سيتمثل فيما إذا كانت الكيانات المختلفة ستنجح في ترجمة هذه المعلومات الجديدة إلى تحسينات يمكن قياسها في مجال العمليات وفي سياق تنفيذ الولايات على نحو فعال من حيث التكلفة. وهذا هو المجال الذي تتبين فيه الحاجة إلى مزيد من التقدم والذي سيوجه المجلس تركيزه إليه في مراجعاته المقبلة للحسابات على مستوى الكيانات.

١٧ - بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ستكون جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، قد طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والتقدم المحرز بمستواه هذا يعكس التزام الكيانات المعنية والزخم الذي توظفه لهذا الغرض، ويشكل خطوة حاسمة الأهمية نحو تحديث منظومة الأمم المتحدة. وجميع الكيانات التي بدأت العمل الفعلي بالمعايير المحاسبية المذكورة في عام ٢٠١٢ تلقت من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بأي تحفظات في ثاني عملية مراجعة للحسابات بعد السنة المذكورة، أما بقية الكيانات التي تبدأ العمل الفعلي بتلك المعايير المحاسبية في عام ٢٠١٤ فقد أحرزت تقدما ملحوظا. وبالنظر إلى التعقد الذي هو سمة المنظمات ذات الطابع الشديد المركزية وفي ضوء التحدي الذي يتمثل في التنفيذ المتزامن لنظام عالمي جديد للتخطيط المركزي للموارد، فإن عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها تنطوي بطبيعتها على مخاطر لصيقة. بيد أن المجلس مطمئن لتوافر إرادة قوية من قبل الإدارة لإنجاح عملية إعداد أول بيانات مالية وفقا المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التوصيات

تحقيق الفوائد

١٨ - يوصي المجلس الكيانات بما يلي:

(أ) حصر الاستثمارات التي توظفها لغرض تحسين قدرات وإمكانات الإدارة المالية والنظر فيما إذا كانت بحاجة إلى نَهج أفضل تنظيما وأكثر رسمية، مستفيدة في ذلك بالدروس المستقاة من تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في الاستثمار في حصول الموظفين على مؤهلات في مجالات المالية والمحاسبة والعمليات تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) اتخاذ خطط تحقيق الفوائد وغيرها من أوجه التحسين الجاري تنفيذها نقطةَ انطلاق للنظر في سبل استخدام المعلومات الجديدة التي يوفرها الإطار المحاسبي لتحفيز التخطيط المحسن الأطول أجلا والأكثر استراتيجية في أهم المهام المتعلقة بتسيير الأعمال أسوةً باستعراض الأمم المتحدة الاستراتيجي للمرافق؛

١٩ - يوصي المجلس أيضا بما يلي:

(ج) أن يشجع الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وضع خطط لإحداث تحول في دور المهام المالية بحيث تقود عملية الارتقاء بنوعية الإدارة المالية على صعيد منظومة الأمم المتحدة؛

٢٠ - وفيما يتعلق بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها، يوصي المجلس الإدارة بما يلي:

العمليات التجريبية لمراجعة الحسابات والأرصدة الافتتاحية غير النهائية

(د) بالنسبة لعمليات حفظ السلام، إعداد بيانات مالية تجريبية للأشهر الستة الأولى المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في أبكر وقت ممكن قبل حلول موعد مراجعة الحسابات الشاملة المقرر إجراؤها في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ لتدقيق أول مجموعة من البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(هـ) بالنسبة للأرصدة الافتتاحية للمجلد الأول من التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة الخاص بالأمم المتحدة، القيام بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بما يلي: '١' إتمام تجميع كل المعلومات المتعلقة بالمنشآت والمعدات فيما يتصل بالمكاتب الموجودة خارج المقر، والتحقق من رسملة أصنافها بشكل متسق ومن اكتمال السجلات وصحتها؛ '٢' التأكد من أن قدرة الإبلاغ في نظام أوموجا يمكنها دعم تخصيص النقدية والاستثمارات على نحو صحيح بين المشاركين في صندوق النقدية المشترك؛

التخفيف من مخاطر استخدام نُظم قديمة متعددة

(و) كفالة اكتمال وموثوقية البيانات المحاسبية اللازمة لإعداد البيانات المالية الخاصة بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها من خلال الانتهاء مما يلي بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤: '١' توثيق عملية التوحيد مع تبيان تدفق البيانات بين النُظم المختلفة ودفتر الأستاذ المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ '٢' توثيق واختبار الضوابط الداخلية للتحقق من صحة واكتمال البيانات المنقولة بين النُظم والمقيدة في دفتر الأستاذ المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، بسبل منها مثلا تسوية البيانات ومجاميع الضبط.

٢١ - أما بالنسبة لسائر الكيانات التي تبدأ العمل الفعلي بالمعايير في عام ٢٠١٤، فإن المجلس يورد توصياته بشأنها في التقرير الخاص بكل منها.

متابعة التوصيات السابقة

٢٢ - نُفذت من التوصيات السابقة على وجه العموم ١١ توصية (٦٥ في المائة)، ولا تزال ٦ توصيات (٣٥ في المائة) قيد التنفيذ (انظر المرفق الثاني). ويورد المجلس، حسب الاقتضاء وفي الأفرع ذات الصلة من هذا التقرير، تعليقاته على الإجراءات المتخذة بشأن توصياته السابقة.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ١١

ثانيا – تحقيق الفوائد ١٣

ثالثا – التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام ٢٢

رابعا – التقدم المحرز في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تبدأ العمل الفعلي بها في عام ٢٠١٤ ..... ٢٧

خامسا – شكر وتقدير ٣٢

المرفق

الأول – التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام . ٣٣

الثاني – حالة تنفيذ التوصيات السابقة ٣٥

الثالث – خطة الأمم المتحدة لتحقيق الفوائد، ومؤشرات الأداء الرئيسية ٣٨

أولا - معلومات أساسية

١ - في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على أساس الاستحقاق لعرض البيانات المالية للمنظمات. والمعاييرُ المحاسبية الدولية للقطاع العام معايير وضعتها جهةٌ مستقلة أعدّتها للقطاع العام خصيصا. وهي أكثر دقة وتفصيلاً من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المعدة داخلياً، وتقلل كثيراً من التفسيرات المتضاربة.

٢ - وتقتضي المحاسبةُ على أساس الاستحقاق أن تعترف المنظمات بالتكاليف وقت تكبدها وبالإيرادات وقت كسبها. كما تقتضي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تفصح المنظمات بشكل تام عن قيمة أصولها من قبيل الممتلكات والمنشآت والمعدات وقيمة خصومها من قبيل الخصوم المتعلقة بالموظفين، وهي الأصول والخصوم التي لم تكن منظمات الأمم المتحدة في الماضي ترصدها وتبلغ بها دوما في بياناتها المالية. وتوفر الحسابات التي تعدّ على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام صورةً أكثر دقة لتكاليف المنظمات وإيراداتها وأصولها وخصومها. والأهم من ذلك أنها ستوفر معلومات أفضل يمكن إذا أُجيدَ استخدامها أن تتيح تحسين الإدارة المالية، وأن تسخَّر لتوجيه اتخاذ القرارات بصورة فعالة من حيث التكلفة وتأمين قيمة أفضل مقابل المال وتحسين المساءلة والشفافية والمساعدة على الحفاظ على الاستدامة المالية لكيانات الأمم المتحدة في الأجل الطويل.

٣ - وفي عام ٢٠٠٦، أوصت اللجنةُ الإدارية الرفيعة المستوى جميعَ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن تعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في موعد أقصاه عام ٢٠١٠، مستثنية منظماتٍ ثلاث اعتمدت هذه المعايير في وقت مبكر. وقد ثبت أن هذا الموعد المستهدف لتنفيذ المعايير غير عملي. فبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت ١٣ منظمة قد نقحت موعدها النهائي الأصلي ثم توالت بعد ذلك حالات التأجيل. ومن الأمور ذات الدلالة الكبيرة أن عمليات حفظ السلام أرجأت تطبيق هذه المعايير إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وأن الأمم المتحدة أرجأت تطبيقها إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وترد في المرفق ١ أحدث تواريخ التطبيق المعتمدة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

النطاق

٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يعد المجلس تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز صوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/65/498). وأصدر المجلس تقريره الأول في تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/151) وتقريره الثاني في تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/67/168) وتقريره الثالث في تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/161).

٥ - وهذا التقرير هو التقرير المرحلي الرابع والأخير عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتبارا من عام ٢٠١٥ ستكون جميع كيانات الأمم المتحدة التي يقوم المجلس بمراجعة حساباتها تطبق هذه المعايير، وسيبين المجلس في التقارير التي يصدرها على مستوى هذه الكيانات التقدمَ الذي يحرزه كل منها في استخدام المعلومات الجديدة الناشئة عن هذا التغيير في الإطار المحاسبي.

٦ - ويغطي هذا التقرير ما يلي:

- تحقيق الفوائد (الفرع الثاني) - ويشمل التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها والصناديق والبرامج التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢[(١)] في إعداد خطط تحقيق الفوائد؛ وتحسين إعداد التقارير المالية؛ وتعزيز الإدارة المالية ودمجها جميعا في المهام المالية وعلى نطاق الكيانات بشكل أعم
- التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام (الفرع الثالث)
- التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في سائر كيانات الأمم المتحدة التي تطبق هذه المعايير في عام ٢٠١٤ (الفرع الرابع)[(٢)]

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

(٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ وصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات؛ والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ ومركز التجارة الدولية.

٧ - ولا يغطي التقرير التقدم الذي أحرزته الصناديق والبرامج التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، فيما يتعلق بتحسين الرقابة وإعداد البيانات المالية واتباع الأحكام الانتقالية. فهذه أمور تغطيها حسب الاقتضاء التقارير التي يصدرها المجلس على مستوى الكيانات عن الربع الثاني من عام ٢٠١٤.

متابعة التوصيات السابقة

٨ - ترد في المرفق الثاني معلوماتٌ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن المجلس. وإجمالا، نُفِّذت ١١ توصية (٦٥ في المائة) من التوصيات السابقة ولا تزال ٦ توصيات (٣٥ في المائة) قيد التنفيذ، ولا سيما في سياق إعداد الأرصدة الافتتاحية. ويورد المجلس، حسب الاقتضاء وفي الأفرع ذات الصلة من هذا التقرير، تعليقاته على الإجراءات المتخذة بشأن توصياته السابقة.

ثانيا - تحقيق الفوائد

الأمم المتحدة

٩ - أوصى المجلس في كل من تقاريره المرحلية الثلاثة السابقة بأن تعد الإدارة خطةً لتحقيق الفوائد المتأتية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعتزم الإدارة متابعة الفوائد المحققة بالنسبة لعمليات حفظ السلام والإبلاغ بها اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتلك المحققة بالنسبة للأمم المتحدة بأسرها اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٥. ويتوافق ذلك مع استكمال المجموعات الأولى من البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عندما ستصبح المعلومات متاحة لقياس الفوائد المحققة. وتشمل الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطة تحقيق الفوائد تدريبا للعناصر التي ستشارك في قياس الفوائد ومتابعتها والإبلاغ بها (انظر الشكل التوضيحي أدناه).

شكل توضيحي

الجدول الزمني لاستكمال خطة الأمم المتحدة لتحقيق الفوائد المتأتية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

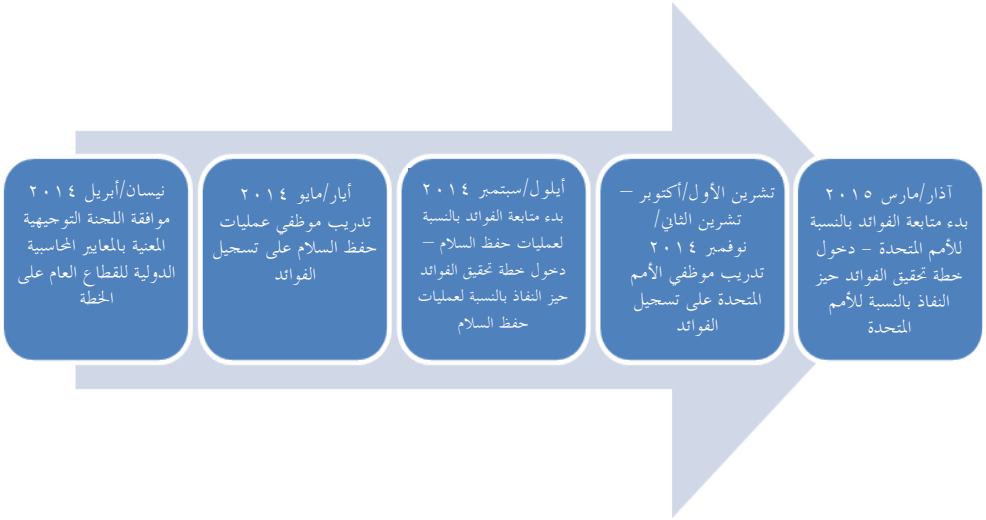

المصدر: فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٠ - وتعتزم الإدارةُ رصد الفوائد الكمية والنوعية على نطاق ١٥ فئة رئيسية تتعلق بالفوائد الخمس الاستراتيجية الكبرى التي توخي تحقيقها من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٦ (انظر الوثيقة A/60/846/Add.3)، وهي:

- تحسين مراقبة الأصول والخصوم
- التواؤم مع أفضل الممارسات المحاسبية
- توافر معلومات أكثر شمولا عن التكاليف من أجل دعمٍ أفضل للإدارة القائمة على النتائج
- زيادة الشفافية والمساءلة
- تحسين الاتساق وقابلية المقارنة

١١ - والمجالات الخمسة عشر التي ستجري متابعة الفوائد فيها توفر تغطيةً شاملة للفوائد الرئيسية المتوقعة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وستوفر مؤشرات الأداء الرئيسية معلومات مناسبة لقياس الفوائد المتحققة (انظر المرفق ٣). وتم أيضاً توضيح سبل

المساءلة عن قياس الفوائد والتسلسل الإداري؛ وتعتزم الإدارة إبلاغ لجنة الشؤون الإدارية بالنتائج.

١٢ - وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ركزت الإدارةُ بشكل أساسي على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعميم نظامها المركزي الجديد لتخطيط الموارد المسمى أوموجا. ونتيجة لذلك، لم يُحرز سوى تقدم محدود في إعداد معلوماتٍ محسّنة للإدارة لكي تستخدمها الإدارة العليا. بيد أن المعلوماتِ والنسبَ الرئيسية المتعلقة بالأداء المالي بدأ إبلاغها إلى لجنة الشؤون الإدارية اعتبارا من أيار/مايو ٢٠١٤، إلى جانب تقديم تقارير أكثر انتظاما عن المركز النقدي للأمم المتحدة. ويلاحظ المجلس أن الإدارة بدأت أيضاً في تقديم إحاطات إلى المكلفين بمسألة الحوكمة تتناول فيها طريقة عرض البيانات المالية الجديدة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكيفية تفسيرها لاستخلاص رؤى جديدة بشأن أداء المنظمات.

١٣ - وكان المجلس قد سلط الضوء في السابق على أن المعلومات الجديدة المستقاة من هذه المعايير ينبغي أن تتيح إدخال تحسينات في مهام أساسية من مهام تسيير الأعمال. والاستعراض الاستراتيجي للمرافق[٣] ما هو إلا مثال واحد يوضح كيف أن المعلومات المتعلقة بالأصول المولّدة دعما لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تمكِّن الإدارة من التخطيط بفعالية أكبر. ويستخدم مكتب خدمات الدعم المركزية معلوماتٍ محسّنة عن الأصول العقارية لوضع نَهجٍ أطول أجلا ذي منظور استراتيجي أوسع نطاقاً ينظم إدارة أصول الأمم المتحدة العقارية على الصعيد العالمي، وهو نهج من شأنه أن يحقق على المدى البعيد مكاسب كبيرة من حيث القيمة مقابل المال إذا ما أُقر ونُفذ بنجاح.

١٤ - وتوفر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمكتب خدمات الدعم المركزية معلوماتٍ أوفى عن أصول الأمم المتحدة وتزوّده بأساس التحليل المالي المتسق. فالاستعراض الاستراتيجي للمرافق، على سبيل المثال، يستخدم المصطلحاتِ والمفاهيم الرئيسية للمعايير المذكورة في سياق عرضه لاحتياجات المنظمة من الصيانة الطويلة الأجل لأصولها العقارية. ويجري حاليا تقييم مشاريع صيانة المرافق وترتيبها حسب الأولوية على أساس مدى محافظة هذه المشاريع على القيمة المالية للأصل أو تحسينها تلك القيمة وتمديدها العمر النافع المتوقع للأصل. والإدارة، باستخدامها المصطلحات والمفاهيم المتسقة التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بمقدورها حساب معدلات إعادة الاستثمار في المرافق ووضع أساس

(٣) الاستعراض الاستراتيجي للمرافق يهدف إلى توفير فهمٍ مستنير للاحتياجات المستقبلية من المرافق وللنُهج المتعلقة بإدارة الأصول (انظر الوثيقة A/68/733).

مشترك للمقارنة بين المشاريع والفترات الزمنية ومراكز العمل على تنوعها للمساعدة في عملية صنع القرار.

الصناديق والبرامج التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢

خطط تحقيق الفوائد

١٥ - في عام ٢٠١٣، نجحت تسعة كيانات في إعداد بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٤]. وتتلقى جميع هذه الكيانات من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات عن العام الكامل الثاني لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما يدلل على الجهود المبذولة لتعزيز وتثبيت العمليات الجديدة من أجل إعداد البيانات المطلوبة للامتثال لهذه المعايير.

١٦ - وبالنظر إلى التركيز القوي في الماضي على التنفيذ التقني، سبق أن حثّ المجلس الكيانات على تنسيق العمل من أجل استكمال خطط تحقيق الفوائد مع اعتماد محور تركيز جديد يتجه إلى استخدام المعلومات الجديدة المتوافرة لتحديث إدارة الأعمال وتحفيز التنفيذ الفعال من حيث التكلفة. ولئن كانت جميع الكيانات قد أحرزت تقدما في إعداد وتنفيذ خطط تحقيق الفوائد، فالملاحظ أنه حتى الكيانات الأكثر تقدما لا تزال في مراحل التنفيذ الأولى (انظر الجدول ١). ويُذكر على سبيل المثال أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أتمت خطة تحقيق الفوائد الخاصة بها ونفذتها، وأن مسؤولية رصد إنجاز الفوائد المحددة أُسندت إلى الشُعب. أما صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد أعدّ مشروعا لخطة تحقيق الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكن المشروع لم تجر مراجعته بعد ولم يُطلع أصحابُ المصلحة عليه. وأعدت الأونروا وثيقة بشأن المكاسب المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بينت فيها الفوائد المتأتية من اعتماد المعايير، وهي توشك على الانتهاء من خطة تحقيق الفوائد الخاصة بها.

١٧ - وسيقوم المجلس في مراجعاته المقبلة لحسابات كل كيان بالتركيز على الفوائد الفعلية المحققة في الكيان المعني، وهو يرى أن هناك الآن زخماً كافياً لجميع الكيانات يمكنها من تنفيذ

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

خطط لجني ورصد الفوائد المتأتية من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الاثني عشر شهرا القادمة.

الجدول ١

التقدم المحرز في تنفيذ خطط تحقيق الفوائد المتأتية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

خطط تحقيق الفوائد الجاري تنفيذها	خطط أعدت ولكن لم تتم الموافقة عليها بعد	خطط قيد الإعداد
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	صندوق الأمم المتحدة للسكان	الأونروا
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
اليونيسيف		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية		
هيئة الأمم المتحدة للمرأة		

تقديم المعلومات والتقارير للإدارة

١٨ - يتيح اعتمادُ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما ينتج عنه من تغييرات في نظم الإدارة المركزية للموارد فرصةً قيِّمة لإعداد معلومات عن الأداء المالي تتسم بالانتظام والمنهجية لكي تستخدمها الإدارة. وقد أحرزت جميع الكيانات تقدما في هذا الصدد، ويقوم جميعها تقريبا بموافاة الإدارة شهريا وكل ثلاثة أشهر بشكل من أشكال المعلومات المعززة؛ وتوجد لدى عدد كبير منها خطط واضحة لمواصلة تحسين وتنقيح تقارير الإدارة المالية التي تقدمها إلى الإدارة على جميع المستويات.

١٩ - وعلى سبيل المثال، تزود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ممثليها القطريين على أساس شهري بتقارير إدارية وحسابات تسلط فيها الضوء على أرصدة، من قبيل المخزون، تبدو متجاوزة للبارامترات العادية؛ وتقدم المفوضية إلى الإدارة العليا تقارير شهرية توجز فيها البيانات الرئيسية المتعلقة بالإيرادات والنفقات والأصول والخصوم مشفوعة بتحليل للنتائج على أساس النسب. وبالمثل، عززت الأونروا نظامها المركزي لتخطيط الموارد وتقدم حاليا إلى الإدارة معلومات شهرية محسَّنة عن الأداء المالي يسَّرت بشكل ملحوظ تحسين متابعة الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع. ونتيجة لذلك، تحسنت الآن متابعة وإدارة تعهدات الجهات المانحة بالتمويل. وتقوم اليونيسيف برصد حسابات

ميزانيتها العمومية شهريا وتقدم إلى الإدارة تقارير فصلية جرى إعدادها على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المديرة التنفيذية وفريق الإدارة العليا على أساس شهري بيانا للأداء المالي وبيانا للمركز المالي، وهي ممارسة يمكن أن تعتمدها كيانات أخرى على نطاق أوسع.

إحداث تحول في المهام المالية في نطاق الأمم المتحدة وفي صناديقها وبرامجها

إحداث تحول في المهام المالية

٢٠ - سلط المجلس الضوء من قبل على حاجة كيانات الأمم المتحدة إلى تطوير مهاراتها وقدراتها المهنية فيما يتعلق بالمهام المالية من أجل تلبية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإلى النظر في كيفية رفع المستوى العام للإلمام بالشؤون المالية في الهيئات التابعة لها. وسلط الضوء أيضا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باعتبارها فرصة هامة لتعزيز دور المهام المالية في قيادة عملية تحسين الإدارة المالية، وتقديم المشورة من أجل مساعدة المديرين على فهم أسس التكاليف وكيفية التحكم فيها بشكل أفضل بغية المساعدة في مواجهة التحديات المالية، ومساعدة المديرين كذلك على فهم الآثار المالية المترتبة على القرارات التي يتخذونها. كما شجع المجلس أوساط الإدارة المالية على تكوين رؤية عن الإدارة المالية الجيدة داخل منظومة الأمم المتحدة، ووضع خطط لتحقيق ذلك (انظر الوثيقة A/68/161، الفقرات ٢٧-٣٠).

٢١ - ولاحظ المجلس، كما يتبين من التقارير الخاصة بالكيانات ومن الموجز الوارد أعلاه، استمرار الاتجاه في الفترة الحالية إلى الاستخدام المتزايد لصناديق التبرعات المحددة الغرض كمنهجية هامة للتمويل. ومع استمرار الضوائق المالية وإدخال العمل بتدابير ملموسة للحد من التكلفة، يصبح لهذا الاتجاه تداعيات هامة على نماذج إنجاز الأعمال في العديد من الكيانات، لا سيما تلك التي غالبا ما تعتمد على التبرعات. وتعترف كيانات، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالحاجة إلى إدخال تغييرات جذرية على عمليات التخطيط لبرامجها وتنفيذها من أجل التوفيق بشكل أفضل بين أولويات الجهات المانحة، وإلقاء المزيد من الضوء على تكاليف الأنشطة من أجل استبيان وتبرير مستويات استرداد التكاليف المطلوبة للحفاظ على قدرة المؤسسة على الاضطلاع بالولايات بصورة فعالة من حيث التكلفة.

٢٢ - وتشكل المعايير المحاسبية الدولية خطوة هامة نحو الحصول على معلومات أفضل وأكثر شفافية عن التكاليف. لكن استخدام هذه المعلومات الجديدة سيتطلب الاستثمار في مهارات جديدة ومعززة تتعلق بالإدارة المالية في جميع نواحي العمل. وتسلم بعض الكيانات

بهذا، وقد شرعت في الاستثمار على النحو المبين أدناه. وفي ضوء استمرار الضغوط المالية داخل المنظومة، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا إلى تعزيز دور المهام المالية ووضعها بحيث تدفع القائمين على تسيير الأعمال إلى إعادة النظر في جميع جوانب الإنجاز التشغيلي والبرنامجي وتسدي إليهم المشورة في هذا الشأن.

٢٣ - ورغم عدم وجود دليل حتى الآن على وجود مبادرة أوسع نطاقا لإحداث تحول في دور المهام المالية وتحديثها، فثمة دلائل مشجعة على تعزيز الإدارة المالية وعلى اتخاذ جميع الكيانات مبادرات جارية للتحسين بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لكن الاختبار الحقيقي لتحقق الفوائد سيتمثل في الكيفية التي تثبت بها الكيانات حدوث أشكال من التحسن الكمي والنوعي في تنفيذ ولاياتها على نحو فعال من حيث التكلفة؛ وأنواع التحسن التي تطرأ حاليا، والتي ترد فيما يلي أمثلة عليها، ترسي الأسس اللازمة لتحقيق ذلك.

الاستثمار في تحسين قدرات الإدارة المالية ومهاراتها

٢٤ - تستثمر أربعة كيانات بدرجة كبيرة في تنمية قدراتها ومهاراتها المتعلقة بالإدارة المالية، لا سيما الكيانات الأكبر حجما التي تملك شبكات ضخمة من المكاتب العالمية. فاليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه الخصوص يتيحان لعدد كبير من الموظفين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدريبا في مجال الشؤون المالية وبرنامجا للحصول على شهادات معتمدة معترفا بهما دولياً ويقومان على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بالشراكة مع المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة. والهدف هو مزيد من التطوير للمعارف والمهارات المتعلقة بالإدارة المالية للموظفين العاملين في مجال الشؤون المالية أو المشاركين في إدارة الموارد المالية أو الرقابة عليها. وقد بدأ في عام ٢٠١٤ برنامج لتدريب الدفعة الأولى من الموظفين، في بادرة قد يكون من المفيد للكيانات الأخرى النظر في تطبيقها.

٢٥ - واحتلت المهام المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكان الصدارة في عدد من المبادرات الرامية إلى تحسين الإدارة المالية على نطاق المنظمة، بما في ذلك قيادة تدريب للاستدامة المالية في عام ٢٠١٣ ووضع وتنفيذ إطار للإدارة المتكاملة للموارد خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢٦ - أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فأعادت تنظيم المهام المالية في مقرها من أجل استحداث بعض الوظائف التخصصية للإدارة والإبلاغ الماليين في رتب أعلى من أجل اجتذاب أفضل الموظفين المؤهلين. وقد عزز ذلك وظائف الإدارة المالية المركزية ووفر الدعم

لتحسين عمليات الإبلاغ المالي خلال السنة، وإن كانت الحاجة لا تزال قائمة إلى تعزيز القدرات المالية في العمليات الميدانية.

تحسين عمليات الإدارة المالية

٢٧ - ثمة دليل واضح على توخي المزيد من الدقة في عمليات الإدارة المالية الناشئة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتختلف سرعة ومحاور جهود التحسين في مختلف الكيانات، غير أن معظمها يحرز تقدما. ويتعذر في هذه المرحلة إجراء تقييم مقارن، لكن الأمثلة التالية تبين التقدم المحرز.

٢٨ - فقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على سبيل المثال، دليل السياسات المحاسبية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ووثقت تعليمات إقفال الحسابات في نهاية الشهر ونهاية السنة (التي تتطلب الاعتماد من رؤساء المكاتب)؛ وأصدرت دليلا للشؤون المالية؛ واستعرضت بانتظام حسابات المقر وقامت بتسوية أرصدة دفتر الأستاذ العام؛ وأجرت حصرا فعليا نصف سنوي للأصول وقامت بتحديث عقود الإيجار. وتسنى بفضل العمليات والتوجيهات الجديدة نقل المسؤولية والمساءلة المتعلقة بمهام الإدارة المالية بدرجة كبيرة إلى المكاتب القطرية بحيث يكون المقر قادرا على أداء دور أكثر فعالية في مجالي الرقابة وضمان الجودة. ويحدِث هذا الأمر تحولا في الإدارة المالية ونماذج تسيير الأعمال في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كما أنه أسفر عن تحسن التقارير المقدمة إلى الإدارة والمانحين طوال السنة المالية.

٢٩ - وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحسنت بدرجة كبيرة عمليات تسيير الأعمال الرامية إلى إدارة الأصول والخصوم. الأمر الذي أدى، مع الحاجة إلى التصديق على هذه الأرصدة في نهاية العام، إلى زيادة الدقة والمساءلة على صعيد الصندوق. ويضاف إلى ذلك أن الصندوق اعتمد التشغيل الآلي لعملية إعداد بياناته المالية في ضوء اتساع النطاق المشمول بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما أدى إلى تخصيص مزيد من وقت الإدارة لاستعراض البيانات المالية بدلا من تحضيرها. وستسفر مبادرة صندوق السكان إلى التشغيل الآلي لعملياته المالية التي تجرى في نهاية الشهر عن دروس هامة يمكن أن تستفيد منها الكيانات الأخرى.

٣٠ - واعتبارا من عام ٢٠١٣، أصبحت اليونيسيف تطلب إلى جميع المكاتب مراجعة بياناتها المالية بشكل شهري. والهدف من ذلك هو التركيز على مواطن الخطر وضمان تزويد إدارة اليونيسيف بمعلومات مالية عالية الجودة في الوقت المناسب. وتقوم اليونيسيف أيضا بإعداد لوحة للمتابعة بهدف قياس مؤشرات جودة البيانات، ومنها على سبيل المثال

التسويات المصرفية غير المكتملة وطلبات الشراء القديمة وإيصالات استلام السلع. وسوف يستخدم موظفو العمليات ورؤساء العمليات الإقليميون وفريق الشؤون المالية لوحة المتابعة لتحديد مدى دقة وموثوقية البيانات المالية. وأنشأت المنظمة أيضا أداة لتسليط الضوء على حالات عدم الامتثال لتعليمات إقفال الحسابات المالية، وستستخدم هذه الأداة للمتابعة مع المكاتب التي لم تستكمل الأنشطة المطلوبة.

٣١ - وتقوم الأونروا شهريا بإقفال دفتر الأستاذ العام لديها إلى جانب إعدادها تقريرا ماليا مفصلا يصدر آليا. ويجري إطلاع الجهات المانحة على التقارير المالية الشهرية.

الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي

٣٢ - في تقارير سابقة، شجع المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب خدمات المشاريع على إعداد البيانات المالية بحلول ٣١ آذار/مارس من كل سنة بدلا من ٣٠ نيسان/أبريل. وقد تابع المجلس هذه المسألة مع تلك الكيانات خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، لكن الكيان الوحيد الذي أدخل هذا التغيير حتى الآن هو مكتب خدمات المشاريع. ويرى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الحاجة إلى تجميع وتجهيز البيانات المالية الواردة من مختلف الشركاء الوطنيين والمنفذين وغير ذلك من كيانات الأمم المتحدة تمنعه من تقديم الجداول الزمنية لبياناته المالية. وسيواصل المجلس متابعة هذه المبادرة حيث يرى أن النظم الحديثة للمحاسبة المالية المتكاملة تمكن من إقفال الحسابات والانتهاء من مراجعتها بسرعة أكبر، الأمر الذي من شأنه أن يدعم تقديم البيانات المالية المراجَعة في توقيت أنسب إلى هيئات الإدارة ومستخدمي تلك البيانات الآخرين.

٣٣ - ويلاحظ المجلس أيضا أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لا يمكنه إصدار بياناته المالية إلا بعد تلقي بيانات مؤكدة عن الاشتراكات الواردة من المنظمات الأعضاء المشاركة فيه، الأمر الذي يحدث عادة بعد انتهاء تلك المنظمات من إقفال حساباتها في ٣١ آذار/مارس. ويقدم الصندوق المشترك في الوقت الراهن بياناته المالية للمراجعة قبل نهاية شهر نيسان/أبريل. ويحتاج الصندوق المشترك إلى مواصلة العمل مع المنظمات الأعضاء من أجل التبكير بالحصول على بيانات عن الاشتراكات مما يساعد بدوره في إعداد بياناته المالية في وقت مبكر.

ثالثا – التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام

إطار السياسة المحاسبية والإرشادات المتعلقة بها

٣٤ – صدر إطار السياسة المحاسبية للأمم المتحدة، بما في ذلك المذكرات التوجيهية للممارسين المتعلقة بتلك السياسة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (ST/IC/2013/36). ويوفر الإطار أساسا سليما لتطبيق الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويقدم الإطار مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن لفرادى الكيانات بلورتها على النحو الذي يسمح لها بوضع السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروفها الخاصة وعمليات تسيير الأعمال فيها.

عمليات حفظ السلام

مراجعة الأرصدة الافتتاحية

٣٥ – في التقرير المرحلي الثالث (A/68/161)، سلط المجلس الضوء على الجدول الزمني المحاط بالصعوبات الذي حددته عمليات حفظ السلام لإعداد الأرصدة الافتتاحية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. فقد تبيّن من الممارسة العملية أن الأرصدة الافتتاحية للبعثات العاملة والمغلقة قُدمت للمراجعة في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويعزى التأخر إلى تأجيل تطبيق الجدول الزمني لبدء العمل بنظام الأمم المتحدة المركزي الجديد لتخطيط الموارد (أوموجا) في بعثات حفظ السلام، وإلى الاحتياج لمزيد من الوقت لإعداد البيانات المحاسبية اللازمة لدعم الأرصدة الافتتاحية.

٣٦ – وقد أكمل المجلس مراجعة الأرصدة الافتتاحية لكل بعثة من البعثات في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ووفرت مراجعة الحسابات تأكيدات تتعلق بالاكتمال المادي للأرصدة الافتتاحية لكل بعثة وبدقتها، لكن الإدارة أُبلغت بعدد من المشاكل التقنية الهامة التي تحتاج إلى معالجة قبل مراجعة البيانات المالية التجريبية المقرر إجراؤها في الربع الثالث من عام ٢٠١٤. ومن الأمثلة على ذلك أن ما قيمته ٤٥٠ مليون دولار (٢٢ في المائة) من جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات المبلغ عنها في الأرصدة الافتتاحية المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا يزال قيد الاستخدام رغم أنه استُهلك تماما. وهذا الأمر يدل على أن نسبة كبيرة من الأصول لا تزال لها قيمة اقتصادية لدى المنظمة، وهو ما لا توضحه على نحو كاف البيانات المالية.

٣٧ - وترد فيما يلي عناصر العمل الهامة التي لم يبت فيها بعد:

- لم تتمكن الإدارة من إعداد ميزانية عامة افتتاحية موحدة لمراجعتها في الوقت المناسب بسبب التحدي المتمثل في استخدام مجموعة مركبة من النُظم من أجل دمج المعلومات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل.
- لم تُقدَّم للمراجعة بعض الجوانب المتعلقة بحسابات المخزون لعدم تقدير قيمتها حتى الآن. وكان قد تم الاتفاق على منهجية لتقدير قيمة المخزون، لكن التقديرات لم تكن متاحة وقت إعداد التقرير. لذلك لم يتمكن المجلس من تقديم تأكيدات للإدارة بشأن البيانات الافتتاحية الموحدة للمركز المالي وبيان الأداء المالي، ولا تقديم تأكيدات بأن المعاملات والأرصدة المتعلقة بعمليات حفظ السلام المعدة على مدار العام في السنة الأولى من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تم تجهيزها ومعالجتها محاسبيا والإبلاغ بها على نحو سليم. ومن ثم، ففي حالة ظهور أي أخطاء أو مشاكل كبرى غير متوقعة قبل فحص البيانات المالية التجريبية أو خلاله، سيكون الوقت المتاح لتسويتها محدودا للغاية وربما غير كاف.

الآثار المترتبة على البدء في تنفيذ نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد يُطبق على العمليات والضوابط المالية في عمليات حفظ السلام

٣٨ - بعد تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي الجديد لتخطيط الموارد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نشأت مشاكل جسيمة اعترت المعاملات المالية و لم تتم تسويتها بعد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان هناك عدد كبير من المعاملات غير المقفلة وغير المسواة فيما يتعلق بالتسويات المصرفية والحسابات المستحقة الدفع والمرتبات، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على سلامة السجلات المحاسبية والمالية في مجال حفظ السلام وهو ما قد يشير أيضا إلى عدم إمكانية تفعيل ضوابط داخلية رئيسية طوال السنة المالية أو خلال جزء منها. ويرد مزيد من الشرح لهذه المشاكل في أحدث تقرير للمجلس عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/68/151). وسوف يبحث المجلس أثر البدء في تطبيق النظام المركزي لتخطيط الموارد على الحسابات المالية وبيئة الرقابة الداخلية لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك أثره على رأيه في مراجعة الحسابات، في سياق مراجعته المقبلة لحسابات عمليات حفظ السلام عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وكانت فرقة العمل لا تزال تقوم بعملها وقت إعداد هذا التقرير، ويلاحظ المجلس أن جهدا كبيرا بُذل لإقفال المعاملات المتبقية وتسويتها في إطار التسويات المصرفية.

الأمم المتحدة

تطوير النظم

٣٩ - طبقت الأممُ المتحدة المعاييرَ المحاسبية الدولية للقطاع العام بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكما ورد في تقارير سابقة، اتخذت الإدارةُ قرارا ذا منحى عملي في ضوء التأخر في تنفيذ النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، فاستخدمت نظام المعلومات الإدارية المتكامل القديم كتدبير انتقالي لمدة سنة واحدة من أجل إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومجمل الوضع على ما هو عليه الآن أن استمرار التأخير في مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد سيترتب عليه الاحتفاظُ ببيانات معاملات الأمم المتحدة في نُظم متعددة طوال السنتين الأوليين (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

النظم التي سيُحتفظ فيها ببيانات معاملات الأمم المتحدة

الكيان/الموقع	البيانات المحاسبية	الفترة	النظام المستخدم
الأمانة العامة للأمم المتحدة: نيويورك والمكاتب الموجودة خارج المقر	كشوف المرتبات للموظفين الدوليين والمعاملات غير المتعلقة بكشوف المرتبات	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	نظام المعلومات الإدارية المتكامل
المكاتب الموجودة خارج المقر	معاملات كشوف مرتبات الموظفين الذين تسدد لهم المدفوعات محليا	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	نظم كشوف المرتبات المحلية، من قبيل بروجن (Progen)
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا	معاملات كشوف المرتبات والمعاملات غير المتعلقة بكشوف المرتبات	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	نظام المعلومات الإدارية المتكامل
	المعاملات غير المتعلقة بكشوف المرتبات	١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	أوموجا
الأمانة العامة للأمم المتحدة: نيويورك	الممتلكات والمنشآت والمعدات، والعقارات	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	نظام معلومات إدارة الأصول
المكاتب الموجودة خارج المقر	الممتلكات والمنشآت والمعدات، والعقارات	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	نظم محلية: تستند إلى الصحائف الجدولية

الكيان/الموقع	البيانات المحاسبية	الفترة	النظام المستخدم
البعثات السياسية الخاصة	المعاملات غير المتعلقة بكشوف المرتبات	١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤	نظام محلي: نظام صن (Sun) للشؤون المالية
البعثات السياسية الخاصة	المعاملات غير المتعلقة بكشوف المرتبات	١ آذار/مارس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	أوموجا
البعثات السياسية الخاصة	المخزون، والممتلكات والمنشآت والمعدات، والعقارات	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	سجل أوموجا للأصول الثابتة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	جميع المعاملات	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	نظام المعلومات الإدارية المتكامل
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	المعاملات غير المتعلقة بكشوف المرتبات	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	أوموجا
جميع مواقع الأمانة العامة للأمم المتحدة غير البعثات السياسية الخاصة	المخزون	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	نظم محلية: تستند إلى الصحائف الجدولية

المصدر: تحليل مجلس مراجعي الحسابات لعمليات إعداد حسابات الأمم المتحدة.

٤٠ - ولأغراض تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ستجهز المعاملات في جميع النظم والمواقع الأحد عشر على النحو المبين. وسينطوي التوحيد على قدر كبير جدا وغير معتاد من عمليات التعديل والتسجيل اليدوية في دفتر الأستاذ المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وهو ما يحمل قدرا أكبر من مخاطر ارتكاب الأخطاء ويقتضي قيام الإدارة بإلغاء الضوابط. وكان المجلس قد أبرز من قبل شواغل تتعلق بهيكل النُظم البالغ التعقيد الذي سيستخدم في إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في السنة الأولى (A/68/161، الفقرات ٦١ إلى ٦٦). واضطلع المجلس بعمل إضافي في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وقدم توصيات مؤقتة محددة بشأن التخفيف من المخاطر المتعلقة بهيكل النُظم وضرورة وضع تدابير وضوابط ترمي إلى التخفيف من المخاطر من أجل اختبار دقة واكتمال عمليات نقل البيانات.

٤١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، ونظرا لعدم تنفيذ المجموعة الموصى بها من الضوابط الداخلية وعدم اكتمال عملية التجميع، لم يتمكن المجلس من اختبار الضوابط للتخفيف من مخاطر

العمليات المتعددة لنقل البيانات بين النُظم، والمدخلات اليدوية، وتسوية وتجميع البيانات في دفتر المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ومن الأهمية بمكان أن تكون بيئة الرقابة هذه قد طُورت واختُبرت بالكامل بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٤ لمساعدة الأمانة العامة على تقديم البيانات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إعداد الأرصدة الافتتاحية للأمم المتحدة

٤٢ - تسير الإدارة في الطريق الصحيح نحو إعداد الأرصدة الافتتاحية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على النحو المقرر. وتعتقد الإدارة أنها ستواجه قدرا أقل نسبياً من التحديات مقارنةً بعمليات حفظ السلام نظرا لأن بند العقارات أقل تعقيدا ولأن هناك عددا أقل بكثير من المنشآت والمعدات والمخزونات التي يتعين حصرها.

٤٣ - وتحرز الإدارة تقدما كبيرا في جمع وتنقية البيانات المالية لدعم إعداد الأرصدة الافتتاحية للمجلد الأول من التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة الخاص بالأمم المتحدة. وقد حصلت على تقييمات متخصصة لعقاراتها (الأراضي والمباني) بغية توفير أساس سليم لتقييمات الممتلكات الواردة في الأرصدة الافتتاحية، فقد جرى استعراض أكثر من ١ ٠٠٠ عقد من عقود الإيجار بالكامل وجُمعت في قاعدة بيانات مركزية. وتحرز الإدارة تقدما جيدا في جمع وتنقية البيانات ذات الصلة بمنشآت ومعدات مقر الأمم المتحدة. غير أن المجلس لم يتمكن حتى الآن من التأكد من اتساق واكتمال المعلومات المتعلقة بالأصول الواردة من المكاتب الموجودة خارج المقر، إذ أنها كانت لا تزال في طور التجميع وقت إجراء مراجعة الحسابات.

٤٤ - وتستثمر خزانة الأمم المتحدة نحو ١٠,٥ بلايين دولار من فائض الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في حافظة أدوات مالية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نقلت الإدارة المسؤولية عن إدارة حافظة الأدوات المالية من نظام إدارة الاستثمارات التابع لنظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات (OPICS) إلى النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد. وقد تم نقل البيانات بنجاح، غير أن النظام المركزي لتخطيط الموارد لا يتضمن حتى الآن نفس خاصية الإبلاغ الموجودة في نظام المراقبة المتكاملة لتجهيز العمليات (OPICS) التي تتيح تقديم المعلومات اللازمة لدعم تخصيص النقدية والاستثمارات للمشاركين في الصندوق. ولذلك، فثمة خطر لم يعالج حتى الآن يتمثل في أن النظام المركزي لتخطيط الموارد لا يوفر سجل مراجعة وافيا لدعم التخصيص السليم للنقدية والاستثمارات للمشاركين في الصندوق.

رابعا - التقدم المحرز في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تبدأ العمل الفعلي بها في عام ٢٠١٤

٤٥ - جميع الكيانات الاثني عشر الأخرى[٥] التي حددت ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تاريخا مستهدفا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتمدت هذه المعايير بالفعل وهي بصدد الانتهاء من إعداد أرصدتها الافتتاحية للسنة الأولى من المعالجة المحاسبية وفقا لها. وقدم المجلس آخر تقاريره عن التقدم الذي أحرزته تلك الكيانات في عام ٢٠١٢ في تقريره المرحلي الثاني (A/67/168)، باستثناء لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

٤٦ - وسبق أن أبرز المجلس أن ثمة خطرا كبيرا في ألا تنجح جامعة الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في التنفيذ بسبب مجموعة من العوامل، من بينها عدم وجود موارد وترتيبات إدارية مخصصة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعدم توافر خطط للتنفيذ، والافتقار إلى سياسات محاسبية تتواءم مع الظروف المحلية لهذه الكيانات، وعدم الاطمئنان إلى جاهزية النُظم المركزية لتخطيط الموارد. ولم يقدم المجلس آنذاك أي توصيات محددة نظرا لأن المسائل بُحثت بالتفصيل في التقارير المطولة الخاصة بكل كيان من الكيانات. واعتُبر أن جميع الكيانات الأخرى تتعرض لخطر متوسط. واستثني من ذلك مركز التجارة الدولية الذي ارتئي أن استعداداتِه على درجة كبيرة من التقدم.

آخر المستجدات عن التقدم الذي تحرزه كيانات الأمم المتحدة

٤٧ - تبذل كيانات الأمم المتحدة جهودا كبيرة منذ عام ٢٠١٢، وهي جميعها تسير في الطريق الصحيح نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح وإن كان بعضها لا يزال يواجه مخاطر يلزم التعامل معها بعناية. ويوجز الجدول ٣ الموقف بالنسبة لكل كيان من الكيانات. ورغم أن الكيانات المذكورة ليس بمقدورها الاطمئنان إلى ما توصلت إليه ومع استمرار وجود مسائل تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها، فمن الملاحظ عموما أن أيا من هذه الكيانات لا يواجه مخاطر شديدة تعترض إعداده أول بيانات مالية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعد ذلك تحسنا كبيرا مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنتين.

(٥) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ وموئل الأمم المتحدة؛ والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات؛ والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ ومركز التجارة الدولية.

الجدول ٣

التقدم المحرز في الكيانات التي تعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤

الكيان	هل اكتملت السياسات المحاسبية؟	هل توجد نُظم لتنفيذ السياسات وتبين تطبيقها؟	هل تسير الكيانات في الطريق الصحيح نحو إعداد الأرصدة الافتتاحية؟	هل تطبق الأحكام الانتقالية؟	هل وضعت خطط لتحقيق الفوائد؟	هل هناك قدرة على إعداد البيانات وفق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
مركز التجارة الدولية	✓	✓	✓	✓	×	✓
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	✓	✓	✓	✓	×	✓
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[أ]	✓	✓	✓	×	×	✓
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[أ]	✓	✓	✓	×	×	✓
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين[ب]	✓	×	×	×	×	✓
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[ب]	✓	×	✓	✓	✓	✓
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[ب]	✓	×	✓	✓	×	✓
جامعة الأمم المتحدة[ب]	✓	✓	✓	✓	×	✓
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	✓	✓	✓	×	×	✓
موئل الأمم المتحدة	✓	✓	✓	×	×	✓
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	✓	✓	✓	✓	×	✓
لجنة الأمم المتحدة للتعويضات	✓	✓	✓	✓	×	✓

المصدر: دراسة أجراها مجلس مراجعي الحسابات للتقدم المحرز.

(أ) أثناء إعداد المجلس لتقريره المرحلي الثاني، لم يكن من المعروف ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستعتمدان المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تأكد قرار اعتماد المعايير في عام ٢٠١٣.

(ب) ثمة مشاكل متبقية بسيطة بشأن السياسات المحاسبية يتعين أن تحلها هذه الكيانات.

٤٨ - وسيعتمد ١١ كيانا من أصل ١٢ (باستثناء جامعة الأمم المتحدة) على استخدام النظم المالية للأمم المتحدة من أجل إعداد بياناتها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة. وكما ذكر في الفرع الثالث، ستستخدم الأمم المتحدة بنْية معقدة من النُظم القديمة جرى تحسينها لتلبية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إضافة إلى أجزاء النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد التي يبدأ العمل بها بمرور الزمن. وكما أُوضح فيما سلف، ينطوي هذا النهج بطبيعته على مخاطر وقد ظل مستوى أدائه أمرا تحيط به بعض الشكوك وقت إعداد هذا التقرير وقبل إعداد الأرصدة الافتتاحية وعمليات مراجعة الحسابات التجريبية.

٤٩ - وسيستخدم ما مجموعه ٧ كيانات من أصل الكيانات الاثني عشر الأحكام الانتقالية في السنة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستُستخدم الأحكام الانتقالية في المقام الأول فيما يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات، والأصول غير الملموسة، وعقود الإيجار عندما تواجه الكيانات صعوبات في تجميع معلومات شاملة فيما يتعلق بتبيّن وجود الأصول وتقييمها.

٥٠ - واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الكيان الوحيد الذي وضع خطة شاملة لتحقيق الفوائد. وستستفيد الكيانات العشرة الأخرى من خطة تحقيق الفوائد التي وضعها مقر الأمم المتحدة لجني الفوائد التي تنشأ عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويشجع المجلس هذه الكيانات على الاستفادة بشكل كامل من نموذج المقر في وضع خططها الخاصة بها للحصول على الفوائد الكاملة المتأتية من استخدام إطار المحاسبة الجديد من أجل تحسين قدراتها ومهاراتها في مجال الإدارة المالية وإنجاز ولاياتها بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

٥١ - ويحرز كل من مركز التجارة الدولية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقدما جيدا ويُنظر إلى هذه الكيانات بوصفها تسير في الطريق الصحيح، ويعد خطر فشلها في إعداد بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منخفضا نسبيا. والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تحرز هي أيضا تقدما جيدا، وإن تبقت بعض المخاطر في سياق التحضير للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتصل باكتمال قيود الممتلكات والمنشآت والمعدات، والمخزونات. ولا تعتبر هذه المخاطر خارجة عن السيطرة.

٥٢ - وبالمثل، تسير جامعة الأمم المتحدة في الطريق الصحيح فيما يتعلق بإعداد معلومات ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا يتوقع حدوث أي تأخير في إعداد الأرصدة الافتتاحية. فقد بتت الجامعة في حالة عدم اليقين المتعلقة بنظامها المركزي لتخطيط الموارد، وقررت أن تواصل استخدام النظام المركزي لتخطيط الموارد المعروف باسم أطلس بيبول سوفت (Atlas PeopleSoft). ونُفذ في عام ٢٠١٣ تغييران رئيسيان في النظام، هما عملية الاستحقاق عند الاستلام ونموذج إدارة الأصول. ومخطط الحسابات جاهز أيضا للإبلاغ الممتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطام العام نظرا لأن جامعة الأمم المتحدة تتشاطر مع البرنامج الإنمائي نفس حسابات دفتر الأستاذ العام. ويؤكد المجلس أن نُظم جامعة الأمم المتحدة جاهزة ولديها خاصية إعداد بيانات مالية على أساس الاستحقاق لعام ٢٠١٤.

٥٣ - ولا يزال لدى الكيانات المتبقية بعض المخاطر أو المشاكل الخاصة بكل منها والتي تحتاج إلى إدارة متأنية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٥٤ - لئن كان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سبّاقا في إعداد الأرصدة الافتتاحية حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فهو يواجه عددا من التحديات في الحصول على معلومات كاملة وموثوقة. والمجالات الرئيسية التي يلزم أن يهتم بها هي التالية:

- تشمل مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أصولا قيد الإنشاء. وسيتعين أن يضمن المكتب قدرته على قيد القيمة الصحيحة في نهاية كل سنة وعند تاريخ التسليم إلى الجهة المستفيدة.
- معظم ممتلكات المكتب ومنشآته ومعداته موجود في شبكة المكاتب الميدانية التابعة له. ويعتمد الموظفون في المقر على الردود المقدمة من الميدان و لم يتمكنوا حتى الآن من التحقق من اكتمال الردود وصحتها، وهو ما يعزى جزئيا إلى نقص في الموارد المخصصة لذاك.
- تحتاج المكاتب الميدانية إلى المزيد من التدريب فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات والتبرعات المعلنة وسبل تسجيلها محاسبيا في حسابات السنة الصحيحة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٥ - يحرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدما كبيرا في إعداده للأرصدة الافتتاحية حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو يمتلك الآن قائمة كاملة بجميع مكاتبه الخارجية.

ويحتفظ البرنامج ببيانات فيما يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات، والأصول المتبرع بها، وعقود الإيجار. وفي الحالات التي لا توجد فيها اتفاقات إيجار رسمية، يُطلب إلى مديري البرنامج أن يحاولوا الحصول على رسائل أو غيرها من الوثائق الداعمة لتبرير شغل حيز المكاتب الذي تبرعت به الحكومات/الوكالات وتقدير القيمة العادلة لتلك الترتيبات.

موئل الأمم المتحدة

٥٦ - يسير موئل الأمم المتحدة في الطريق الصحيح نحو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح في عام ٢٠١٤. وقد أحرز الموئل تقدما في مجالات من قبيل تسوية البيانات المحفوظة في نظام هاردكات (Hardcat) لإعداد الأرصدة الافتتاحية، وتوفير تدريب يقوم به مدربون للموظفين المعنيين، وتسجيل اتفاقات الجهات المانحة في قاعدة بيانات ملائمة. ويعتزم موئل الأمم المتحدة استخدام الأحكام الانتقالية فيما يتعلق بأصول المشاريع.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٥٧ - يعمل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا تزال هناك مخاطر تتعلق بإعداد الأرصدة الافتتاحية للأصول المشمولة بمتطلبات الإبلاغ المالي (الممتلكات والمنشآت والمعدات، والمخزونات، والأصول غير الملموسة) في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على الرغم من أن المعهد في وضع جيد يمكنه من معالجة هذه المخاطر وإدارتها.

لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

٥٨ - طبقت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات المعاييرَ المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وفقا لخطة تنفيذ هذه المعايير على نطاق الأمم المتحدة ككل. ولن يكون لاعتماد هذه المعايير المحاسبية تأثير في المعاملات أو الأنشطة المالية الأساسية للجنة، ولكنه يُدخِل مصطلحات جديدة ويغير طريقة معالجة المعاملات وعرضها في البيانات المالية. ويلزم أن تضع اللجنة ملاحظاتٍ شاملة ترفقها ببياناتها المالية المعدة حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للإفصاح عن عائدات النفط ومدفوعات التعويضات، وأن تقوم بتوعية مجلس الإدارة بالتغييرات في شكل ومضمون البيانات المالية. وقد أُدرجت بالفعل الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك في خطة اللجنة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

خامسا – شكر وتقدير

٥٩ – يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من جانب إدارة الكيانات المعنية وموظفيها.

(توقيع) سير أمياس ت. إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جيايي
المراجع العام للحسابات في الصين

(توقيع) لودفيك س.ل. يوتوه
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
بجمهورية تنزانيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

المرفق الأول

التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

السنة	عدد المنظمات	المنظمة
٢٠١٤	٤ (+١١)[أ][ج]	الأمم المتحدة (بما في ذلك عمليات حفظ السلام)[أ][ب][ج]
		منظمة السياحة العالمية
		جامعة الأمم المتحدة[ب]
		منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٢٠١٢	١١	منظمة العمل الدولية
		مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[ب]
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[ب]
		صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية[ب]
		صندوق الأمم المتحدة للسكان[ب]
		منظمة الأمم المتحدة للطفولة[ب]
		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[ب]
		وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[ب]
		الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة[ب]
		منظمة الصحة العالمية
		هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[ب]
٢٠١١	٢	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
		الاتحاد البريدي العالمي
٢٠١٠	٨	منظمة الطيران المدني الدولي
		المنظمة البحرية الدولية
		الاتحاد الدولي للاتصالات
		منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
		المنظمة العالمية للملكية الفكرية
		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٢٠٠٨	١	برنامج الأغذية العالمي

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات لا تقدم تقارير إلى الجمعية العامة، ولكنها ستعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ وفقا لاعتماد الأمم المتحدة لتلك المعايير المحاسبية (الجدول الزمني واستراتيجية التطبيق). ويتولى مجلس مراجعي الحسابات مراجعة حسابات الكيانات الثلاثة المذكورة.

(ب) يقوم مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة حساباتها.

(ج) اعتمدت ثمانية كيانات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ وفقا لاعتماد الأمم المتحدة لتلك المعايير المحاسبية (الجدول الزمني واستراتيجية التطبيق)، وهي: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ ومركز التجارة الدولية. ويتولى مجلس مراجعي الحسابات مراجعة حسابات الكيانات الثمانية.

المرفق الثاني

حالة تنفيذ التوصيات السابقة

التوصية	رقم الفقرة	الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية لأول مرة	نفذت بالكامل	قيد التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزها الأحداث
يوصي المجلس بأن تراعي الأمم المتحدة، عند إعداد خطة تحقيق الفوائد، تأثير قرارها القاضي باستخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل وغيره من النظم القائمة	١٧	٢٠١٢	X			
فيما يختص بالأمم المتحدة والصناديق والبرامج التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يكرر المجلس توصياته السابقة الداعية إلى قيامهم بما يلي: (أ) تحديد الفوائد المتوقعة من المعلومات الجديدة التي ستتاح في إطار المعايير المحاسبية الدولية، ووضع الخطط للحصول على تلك الفوائد؛ (ب) إنشاء مسؤوليات محددة لتحقيق تلك الفوائد؛ (ج) إنشاء آليات لتتبع تحقيق الفوائد؛ (د) المداومة على إطلاع الإدارة العليا وهيئات الإدارة على التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الفوائد	٢١	٢٠١٢	X			
يوصي المجلس بأن تقوم جميع الكيانات، بحلول نهاية ٢٠١٢، بوضع الصيغ النهائية لخططها الشاملة الهادفة إلى تحقيق النتائج أو بإعداد هذه الخطط	٢٢	٢٠١٢		X		
يوصي المجلس بأن تنظر الكيانات في كيفية توليد المعلومات من الحسابات المعالجة حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإمكان استعمالها لإعداد حسابات إدارية شاملة بشأن تكاليف العمليات لدعم صنع القرار الإداري الفعال	٢٧	٢٠١٢		X		
يدرك المجلس حاجة كل كيان إلى تطبيق سياسات محاسبية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية توائم ظروف وأنشطة كل كيان من الكيانات، ولذلك يكرر توصيته السابقة القاضية بأن تحدد فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أسباب التفاوت الكبير في سياسات المعالجة المحاسبية بهدف تحقيق المزيد من الاتساق	٤٣	٢٠١٢	X			
يوصي المجلس الإدارة بما يلي: (أ) وضع تفاصيل في إطار استراتيجية التطبيق، تبين ما ستنطوي عليه كل من المهام الرئيسية المبيّنة أدناه، وتوفير التغطية لجميع الكيانات المتأثرة في المجلد الأول (الأمم المتحدة) والمجلد الثاني (عمليات حفظ السلام) من التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة: '١' البدء في ٣٠ حزيران/يونيه في إعداد التعديلات/التحسينات التقنية التي ستدخل على نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وقواعد البيانات والنظم المحلية، والإجراءات وذلك دعما لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، على أن يكون التاريخ المستهدف لاستكمالها هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ '٢' البدء اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في إدخال رموز أصناف جديدة في إطار النظام المتكامل للقيام بشكل منفصل بحصر التكاليف المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية فيما يختص باقتناء الأصول، والتاريخ المستهدف للاستكمال هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ '٣' بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، استكمال إعداد واختبار النسخة الأولية من التعديلات/التحسينات التقنية المراد	٦١ و ٦٣	٢٠١٢		X		

التوصية	رقم الفقرة	الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية لأول مرة	نفذت بالكامل	قيد التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزها الأحداث
إدخالها على نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونظام بروكيور بْلَاس (Procure Plus)، وقواعد البيانات والنظم المحلية والإجراءات والنُظم الخاصة بمكاتب بعينها، دعماً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛						
’٤‘ بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، اختبار عملية دفتر الأستاذ الموازية في إطار النظام المتكامل وتعزيز عملية توحيد البيانات المالية بالبيانات المجموعة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛						
’٥‘ بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تأكيد النسخة النهائية من خطة الانتقال، مشفوعة بتعليمات لأجل الأرصدة الافتتاحية ودفتر الأستاذ الموازي المختَبر والمستمد من النظام المتكامل وعمليات معززة يجري فيها توحيد البيانات المالية، والهيكلة التامة لمجالات الانطلاق والنظم المعززة والعمليات الرامية إلى دعم المعايير المحاسبية الدولية؛						
(ب) إعادة تقييم المخاطر التي تتهدد التطبيق. ويوصي المجلس باستكمال استراتيجية التطبيق في موعد لا يتجاوز بدء الربع الثالث من عام ٢٠١٢						
يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة، عند إعداد التوجيه المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية من أجل استخدامه في شتى أنحاء المنظمة ولا سيما في الأماكن التي لا يتاح فيها نظام المعلومات الإدارية المتكامل وضوابطه، بما يلي:	٨٠	٢٠١٢			X	
(أ) ضمان إدراج الإجراءات في التوجيه لضمان الرقابة المناسبة على دقة البيانات المعدة لإدخالها يدوياً في النظام المتكامل وعلى اكتمالها وموثوقيتها؛						
(ب) النظر فيما إذا كان من المحقق لدرجة أكبر من الفعالية من حيث التكلفة ودرجة أقل من التعقيد وقدر أقل من المخاطر إعداد توجيه جديد للتطبيقات بدلاً من تحديث التوجيه المحاسبي القائم وتعديله. كما يرى المجلس أن من المتعين توفير التوجيه المنقح لعمليات حفظ السلام في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢						
يوصي المجلس بأن تقوم جميع الكيانات، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بوضع الصيغ النهائية لخطة شاملة وعملية لتحقيق الفوائد أو بإعداد هذه الخطط	١٨	٢٠١٣				
يشجع المجلس جميع الكيانات التي تبلغ عن الفوائد على أن تفصح بوضوح أيضا عن التكاليف المتكبدة مرة واحدة والتكاليف المتكررة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وعن الكيفية التي عولجت بها أو الكيفية التي ستدار بها مستقبلا	٢٠	٢٠١٣	X			
يستكمل المجلس توصيته السابقة بأن تنظر جميع الكيانات في الكيفية التي يمكن بها استخدام المعلومات المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية لإعداد حسابات إدارية ومعلومات شاملة عن تكاليف العمليات اللازمة لدعم صنع القرارات الإدارية الفعالة	٢٦	٢٠١٣	X			
وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تنجز خطة تحقيق الفوائد بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وبأن تضع إطارا واضحا لمعالم الأداء الرئيسية التي يُرصد تنفيذ الخطة على أساسها	٤٠	٢٠١٣			X	
وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تحدّث المواعيد النهائية لإعداد الأرصدة الافتتاحية والبيانات المؤقتة وتلتزم بها ضمن كل خطة من خطط العمل، وقد نفذت هذه التوصية بالفعل وهي تدير تنفيذها بنشاط باعتبارها إنجازات رئيسية	٥٠	٢٠١٣			X	

التوصية	رقم الفقرة	الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية لأول مرة	نفذت بالكامل	قيد التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزها الأحداث
يوصي المجلس أيضا بأن تقوم الإدارة بما يلي:	٥١	٢٠١٣	X			
(أ) إرسال إخطار واضح لجميع المواقع التابعة للأمم المتحدة ومواقع حفظ السلام بما يلزم من معلومات متعلقة بالمعاملات لحساب الأرصدة الافتتاحية؛						
(ب) فحص البيانات والتحقق منها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل تقييم ما إذا كان يجري إحراز تقدم كاف في بلوغ الإنجازات الرئيسية المستهدفة						
وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تجري عملية محاكاة للبيانات المالية فيما يتعلق بالبيانات المالية لعمليات حفظ السلام (المجلد الثاني) تكون مماثلة للعملية التي أجريت للأمم المتحدة. وأشارت الإدارة إلى أن هذه العملية تشكل بالفعل جزءا من الخطة الحالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٥٤	٢٠١٣		X		
يوصي المجلس بأن تعطي الإدارة الأولوية لما يلي:	٥٩	٢٠١٣		X		
(أ) تعميم توجيهات وتعليمات محاسبية نهائية على جميع مواقع عمليات حفظ السلام ومواقع الأمم المتحدة (بما يشمل الصيغة النهائية لسياسة بشأن معالجة المخزونات) من أجل توحيد المعالجة المحاسبية للبيانات المحاسبية؛						
(ب) إصدار تعليمات واضحة إلى جميع المواقع بشأن كيفية حصر الأصول والخصوم عن طريق حساب وتسجيل ممتلكاتها ومنشآتها ومعداتها ومخزوناتها، والتأكد من أنها مدرجة بدقة في نظم المعلومات المؤسسية مثل نظام غاليليو						
يوصي المجلس بأن تنتهي الإدارة من تطوير النظم وتعديلها بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٣ وبأن تؤكد ما يلي:	٦٦	٢٠١٣		X		
(أ) أن يكون من الممكن على مستوى كل معاملة منفردة التوصل بسهولة لجميع بياناتها في كل نظام على حدة؛						
(ب) أن يكون كل نظام قادرا على إصدار تقرير مراقبة أو رصيد اختباري من أجل توحيد فرادى المعاملات لنقلها إما يدويا أو عبر واجهة بينية إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛						
(ج) أن ترد عمليات نقل الأرصدة من كل نظام إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل كمدخلات متساوية						
يوصي المجلس بأن تنفذ الإدارة توصيات موظف ضمان نوعية مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وجه السرعة، وذلك لتحسين المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر ودقة التقارير المرحلية	٧٦	٢٠١٣		X		
المجموع			١١	٦		

المرفق الثالث

خطة الأمم المتحدة لتحقيق الفوائد، ومؤشرات الأداء الرئيسية

الفوائد	مؤشرات الأداء الرئيسية	الجداول الزمنية لتحقيق الفوائد	القياس الكمي للفوائد
ألف - المواءمة مع أفضل الممارسات			
١ - الامتثال لمعايير محاسبية للقطاع العام ذات جودة عالية وتضعها جهات مستقلة	١ - رأي سنوي لمراجعي الحسابات بدون تحفظ ٢ - تطبيق أقل ما يمكن من الأحكام الانتقالية ٣ - عدد السياسات المحاسبية الجديدة أو المحدّثة التي طُبّقت في الأمم المتحدة بناءً على قرارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ٤ - عدد أقل من تصويبات مراجعي الحسابات	سنويا بدءًا بالبيانات المالية لعام ٢٠١٤	ما زالت غير قابلة للقياس الكمي
باء - تحسين إدارة الأصول والخصوم			
١ - استخدام الموارد بطريقة أكثر تركيزا	زيادة عدد القرارات التي تتخذها لجنة الشؤون الإدارية في مجال الإدارة الاستراتيجية للموارد	بوتيرة نصف سنوية، ابتداءً من أواخر عام ٢٠١٤ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، ومن منتصف عام ٢٠١٥ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	رهنا بالقدرة على إجراء قياس كمي للقرارات التي تتخذها لجنة الشؤون الإدارية
٢ - تسليط الضوء بشكل أفضل على الاحتياجات من المصروفات الرأسمالية	عدد الحالات التي يستند فيها و/أو يشتمل تبريرُ الاحتياجات من المصروفات الرأسمالية في إطار الباب ٣٣، المصروفات الرأسمالية، وحساب دعم عمليات حفظ السلام وميزانيات فرادى البعثات على معلومات قائمة على الاستحقاق	السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، والفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	غير قابلة للقياس الكمي
٣ - خفض المساهمات غير المدفوعة منذ فترات طويلة	١ - زيادة عدد إجراءات المتابعة مع المانحين فيما يتعلق بالمساهمات الخارجة عن الميزانية ٢ - زيادة عدد إجراءات المتابعة فيما يتعلق بالأنصبة المقررة استنادا إلى بيانات تقادم المبالغ المستحقة الدفع	الربع الثالث من عام ٢٠١٤ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وأوائل عام ٢٠١٥ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	خفض المساهمات غير المدفوعة منذ فترات طويلة مقارنةً بالفترة السابقة
٤ - سد العجز في تمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين، وبخاصة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية	انخفاض مبلغ الالتزامات غير الممولة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يخص الموارد الخارجة عن الميزانية مقارنة بالفترة السابقة	سنويا ابتداءً من عام ٢٠١٤	مبلغ الانخفاض السنوي في الالتزامات غير الممولة
٥ - تحسين إدارة الممتلكات والمخزونات على جميع المستويات	١ - وجود سجل أصول كامل ودقيق بنسبة ١٠٠ في المائة (الأصول الملموسة وغير الملموسة) ٢ - الاعتراف بجميع الأصول المتبرع بالحق في استخدامها ٣ - المطابقة نصف السنوية بين سجلات المخزون المادي وسجلات النظام المركزي	تُجرى عمليات تحقّق نصف سنوية من سجلات الأصول والمخزونات خلال عام ٢٠١٤، ويجري بعد ذلك إعداد ميزانيات حفظ السلام للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ في الربع الثالث من عام ٢٠١٤، وإعداد الميزانية البرنامجية (العادية) المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في أواخر عام ٢٠١٤/أوائل عام	النسبة المئوية لانخفاض الاحتياجات من الأصول/المخزونات التي يلتزم بها الأمين العام المساعد لمكتب خدمات الدعم المركزية، ووكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني، والأمين العام المساعد لمكتب تكنولوجيا

الفوائد	مؤشرات الأداء الرئيسية	الجداول الزمنية لتحقيق الفوائد	القياس الكمي للفوائد
	لتخطيط الموارد (نظام المعلومات الإدارية المتكامل/نظام غاليليو إلى أن يتم نشر نظام أوموجا بالكامل)	٢٠١٥ فيما يتعلق بإدخال تعديلات على مستويات الأصول/المخزونات	المعلومات والاتصالات، ورؤساء الإدارات، ومديرو ورؤساء دعم البعثات
	٤ - النسبة المئوية لانخفاض الاحتياجات من الأصول/المخزونات مقارنة بالفترة السابقة		
٦ - إدارة أفضل للإيرادات المتصلة بالمساهمات الخارجة عن الميزانية	١ - عدد مديري البرامج/المشاريع الذين تلقوا التدريب على جوانب الاعتراف بالإيرادات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	بوتيرة فصلية، ابتداءً من الربع الأول من عام ٢٠١٥	خفض حالات الشطب في الحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها، مقارنة بالفترة المالية السابقة
	٢ - التغير في مبالغ الإيرادات والأصول الاحتمالية فيما يتصل بالمساهمات الخارجة عن الميزانية		
	٣ - انخفاض مستوى حالات الشطب في الحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها		
٧ - إدارة أفضل للاعتمادات	١ - اكتمال ودقة (مبالغ وعدد) الاعتمادات بنسبة ١٠٠ في المائة	الربع الثالث من عام ٢٠١٤ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وأوائل عام ٢٠١٥ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام، على أن يبدأ القياس في الفترة التالية	مبلغ المخصصات المخفَّضة بالفعل مقارنة بالفترة السابقة
	٢ - انخفاض مبالغ الاعتمادات ومبالغ الخصوم الاحتمالية من حيث عددها وإجماليها، مقارنة بالفترة السابقة		
جيم - توافر معلومات أشمل عن التكاليف			
١ - تحسين عمليات اتخاذ القرارات المالية	١ - عدد التوصيات والملاحظات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة فيما يتعلق بإدارة فئات التكاليف	تقديم لجنة الشؤون الإدارية للتقارير في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وفي منتصف عام ٢٠١٥ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	تجري عملية قياسها الكمي في مرحلة لاحقة، رهنا بقرارات الجمعية العامة ولجنة الشؤون الإدارية وبتحليل الفروق الذي يجري خلال تنفيذ الميزانية بالنسبة لحفظ السلام والميزانية العادية
	٢ - عدد قرارات لجنة الشؤون الإدارية المتعلقة بتنفيذ الولايات/تقديم الخدمات بناءً على المعلومات عن التكاليف	رصد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، ابتداءً من الربع الثالث من عام ٢٠١٤	
	٣ - انخفاض مستوى الفروق بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمقيَّدة كمصروفات وبين المبالغ المتبينة من الأداء (انخفاض المبالغ المطلوبة في سياق تقارير الأداء، وارتفاع معدل المبالغ المدفوعة مقارنة بما هو مدرج في الميزانيات)		
٢ - تحسين الإدارة المالية	١ - تنفيذ استراتيجيات إدارة التكاليف التي يحددها المراقب المالي	تقييم الاستراتيجيات الممكنة لإدارة التكاليف في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، والربع الأول من عام ٢٠١٥ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	تجري عمليةُ قياسها الكمي في مرحلة لاحقة، بعد تقييم أثر القرارات المتخذة على إدارة التكاليف وتقديم الخدمات
	٢ - عدد التدابير المحددة لزيادة كفاءة تقديم الخدمات		
	٣ - عدد أفضل الممارسات في مجال الإدارة المالية التي ينفّذها رؤساء الإدارة ومديرو ورؤساء دعم البعثات		
٣ - تحسين استرداد التكاليف	الفرق في المبالغ المستردة/الإيرادات	الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بالنسبة لعمليات حفظ السلام والفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	الفرق في الإيرادات الآتية من تقديم الخدمات مقارنة بالفترة السابقة

الفوائد	مؤشرات الأداء الرئيسية	الجداول الزمنية لتحقيق الفوائد	القياس الكمي للفوائد
دال - تحسين الاتساق والقابلية للمقارنة			
١ - زيادة عدد المبادرات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة	عدد أفضل الممارسات في مجال الإدارة المالية التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة والناشئة عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	سنويا، ابتداءً من عام ٢٠١٦	يجري تقييمها عند اتخاذ قرارات على نطاق منظومة الأمم المتحدة
٢ - تحسين إدارة المخاطر المالية الأطول أجلا	عدد المخاطر المالية المحددة التي وُضعت تدابير للتخفيف منها	في أواخر عام ٢٠١٥ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، ومنتصف عام ٢٠١٦ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	تجري عملية قياسها الكمي عند تحديد تدابير التخفيف
هاء - زيادة الشفافية والمساءلة			
١ - توافر واستخدام المعلومات المالية بطريقة أشمل وأكثر تواترا	١ - عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للنظر في البيانات المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات	في أواخر عام ٢٠١٤ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وأوائل عام ٢٠١٥ بالنسبة لغير عمليات حفظ السلام	التركيز على النوعية أولا، على أن يُبتّ في القياس الكمي في مرحلة لاحقة
	٢ - عدد كبار المديرين المدرَّبين على تفسير المعلومات المالية التي ترد في البيانات المالية		
	٣ - عدد الحالات التي يتم الإبلاغ فيها باستعمال المعلومات المالية وبإدماجها في برامج الإدارة والعمليات اليومية		
٢ - تحسين إسناد المسؤولية وإنفاذ المساءلة عن الأداء المالي	عدد الحالات التي يُحدد فيها كيفيةَ مساءلة الإدارة عن الأداء المالي كلٌ من لجنة الشؤون الإدارية ومجلس الأداء الإداري، والمراقب المالي، ورؤساء الإدارة ومديرو ورؤساء دعم البعثات	سنويا، ابتداءً من عام ٢٠١٥	فوائد نوعية